المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

وسائل الادارة في معالجة ظاهرة التسول الالكتروني (دراسة مقارنة)

م.د.ابراهيم جبار منصور
كلية القانون، جامعـة ميســـــــان، العراق
البريد الإلكتروني: ibrahemj886@gmail.com

الملخص

انشرت في الآونة الاخيرة ظاهرة التسول الإلكتروني، مع تطور استخدام الوسائل التقنية، وزيادة أعداد المستخدمين لمواقع التواصل، وأصبح المتسولون يبتكرون طرائق جديدة، بحسابات وهمية وأرقام هواتف غير حقيقية، واستعمال مواقع التواصل الاجتماعي يعد وسيلة مربحة وسريعة للتسول الالكتروني ، لذا يجب على الادارة ايجاد وسائل واليات جديدة لمكافحة جريمة التسول الإلكتروني للحد من تلك الظاهرة والتي تؤدي بالنتيجة الى الحد من نشوء الجريمة من خلال وضع القيود الرادعة للحد منها بغية المحافظة على أمن وسلامة المجتمع. هذا وتزداد تلك الظاهرة لاسيما في المجتمعات التي تعاني من أزمة اقتصادية وكثرة البطالة فيها وضعف في التخطيط في ادارة الموارد الاقتصادية والبشرية منها، ناهيك عن كل ذلك غياب أو ضعف الوازع الديني لدى أفرادها.

الكلمات المفتاحية: وسائل الادارة، ظاهرة التسول الالكتروني.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.800

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

Management Methods in dealing with the Phenomenon of Electronic Begging (A comparative study)

Dr. Ibrahim Jabbar Mansour
College of Law, University of Maysan, Iraq
Email: ibrahemj886@gmail.com

ABSTRACT

The phenomenon of electronic begging has recently spread, with the development of the use of technical means, and the increase in the number of users of social networking sites, and beggars have begun to invent new methods, with fake accounts and fake phone numbers, and the use of social networking sites is a profitable and fast means of electronic begging, so the administration must find new means and mechanisms to combat the crime of electronic begging to reduce this phenomenon, which ultimately leads to reducing the emergence of crime by imposing deterrent restrictions to limit it in order to maintain the security and safety of society. This phenomenon is increasing, especially in societies that suffer from an economic crisis, high unemployment, and weak planning in managing economic and human resources, not to mention the absence or weakness of religious restraint among its members.

Keywords: Administration means, the phenomenon of electronic begging.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.800

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

المقـــدمـــــــــة

أولاً- التعريف بالموضوع:

ان ظاهرة التسول الإلكتروني لا تختلف عن التسول التقليدي، فهي قائمة بالأساس على الخداع والتحايل للحصول على المال بطريقة غير قانونية، وأن هذا النوع من التسول ليس مقصورا على مواقع التواصل العربية، لكنه بات ظاهرة عالمية تفاقمت على وجه التحديد بعد جائحة كورونا، وشأنها شأن التسول التقليدي، بدأت في زعزعة الحد الفاصل بين المتسولين والمحتاجين الحقيقيين.

وان ظاهرة التسول إحدى المشكلات الاجتماعية القديمة قدم المجتمع الإنساني ذاته، وهي إحدى الظواهر العالمية القديمة المتجددة المؤرقة التي تعاني منها أغلب المجتمعات، فقد وجدت حتى في الدول التي تضع حلولاً مبتكرة لمواجهة هذه الظاهرة وإن كانت تختلف في طبيعتها وأنماطها واليات تشكيلها بين مجتمع وآخر، ولعل استمرارية هذه الظاهرة تعود إلى ضعف الوازع الديني والتغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطرأ على حياة الأشخاص، حيث كانت هذه الظاهرة تقتصر على فئات معينة ومعروفة لا تتعدى الرقم القليل وتكون بطرق بدائية بسيطة والغرض من رمق جوعهم.

وأصبحت هذه الظاهرة تنتشر بكثرة على الرغم من وجود الكثير من القوانين الرادعة لمكافحة التسول، إلا أن عدد المتسولين أصبح في ازدياد، ومع اختلاف الأوقات أصبح يبتكر المتسولون طرقاً جديدة وأساليب عدة للتسول، يستخدم المتعهدون بعض من الشيوخ والنساء والأطفال وخاصة المعوقين منهم لاستمالة عطف الآخرين حتى أن هنالك مزايدة بينهم للفوز ببعض الأماكن السكانية المزدحمة أو عند تقاطع الإشارات الضوئية أو بالقرب من المراكز التجارية.

ثانياً – مشكلة الدراسة:

تتمحور اشكالية الدراسة حول عدم القدرة على تحديد هوية المتسول الالكتروني الحقيقية لدخوله باستخدامه اسماء وهمية للحصول على الاموال وقد ازداد الامر تعقيداً اذ تحول التسول من عمل فردي الى جماعي عابر للحدود ، وهنا يمكن طرح التساؤلات الآتية:

- ما مفهوم التسول الالكتروني ؟
- ماهي وسائل الادارة في مكافحة ظاهرة ظاهرة التسول الالكتروني؟
- هل للتسول الالكتروني تأثير اجتماعي واقتصادي على المجتمع؟

ثالثاً – أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على ظاهرة التسول الالكتروني وتأثيرها على المجتمع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، ومعرفة الوسائل التي استخدمتها في مكافحة ظاهرة التسول الالكتروني على الرغم من صعوبة تحديد هوية المتسول الالكتروني الحقيقية بالإضافة الى ذلك اصبحت هذه الظاهرة عابره للحدود.

رابعاً- منهجية البحث:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن كونه الأكثر انسجاما مع طبيعة هذا الموضوع ودقته العلمية، ذلك بإجراء المقارنة بين التشريع العراقي والتشريع السعودي.

المبحث الاول: مفهوم التسول الالكتروني واثاره

التسول ظاهرة عالمية تنتشر شرقا وغربا، بحيث نجد بعض الناس في كل البلاد سواء المتقدمة أو المتخلفة، يستعطفون الآخرين ويستجدون إنسانيتهم بشتى أنواع السبل ومختلف الطرق، وإن كانت نسبة التسول تزداد في دول العالم الثالث، ومنها بلادنا العربية والإسلامية

وان التسول يعد نمطاً من أنماط السلوك البشري الاجتماعي غير الصحي لخروجه عن معايير وقيم وتقاليد المجتمع التي تؤكد عليها الثقافة، وبعض المجتمعات تنظر إلى التسول على أنه جريمة يعاقب عليها القانون، ووسيلة غير مشروعة انحرافاً عن الصواب عما يقره المجتمع، وذلك لما يصاحبه من مظاهر سلوكية جانحة أو جنائية يتصف بها المتسول والمرافقون له، أو المحيطون به، وقد تباين وصف هذه الظاهرة بين المخالفة،

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.800

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

والجنحة والجناية، وسنقسم هذا المبحث إلى مطلبين, سُنبين في المطلب الأول تعريف التسول الالكتروني, وسنتناول في المطلب الثاني اثار التسول الالكتروني، وسيكون ذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف التسول الالكتروني

يعرف التسول الالكتروني لغوياً بأنه ما ورد في معجم المعاني الجامع، تسول يتسول تسولاً فهو متسول كذلك مشتق من مادة السؤال لقوله تعالى ((قال قد أوتيت سؤلك يا موسى))[1].

وهناك من يرى بانه التسول قد بني على ثلاث ركائز هي (الكذب، المكر، الاستعطاف) وكل متسول يعتمد على هذه الركائز[2].

ويعرف التسول اصطلاحاً: بانه طلب الصدقة من الافراد في الطرق العامة، والمتسول الشخص الذي يتعيش من التسول ويجعل منه حرفتا له ومصدراً وحيداً او اساسياً للرزق[3]

اما التسول الالكتروني: هو وسيلة لجمع المال بوسائل التواصل الاجتماعي دون ان يتعرف احد على هوية المتسول الحقيقية ولا مكانته الاجتماعية وهذا الامر يجنبه الخزي الذي قد يلحق المتسولين التقليديين[4].

والتسول الالكتروني هو عملية مشابهة لعملية التسول المتعارف عليها، ولكنها ذات طابع إلكتروني تتم خلف الشاشات وهي وسيلة أمنة لمتسول مجهول الهوية[5].

كما يعد التسول الالكتروني من المشكلات الجديدة التي شاعت مؤخرا، وهي طريقة بديلة عن الطريقة التقليدية المستخدمة في التسول[6].

وفي جميع التشريعات لا توجد نصوص واضحة وصريحة تجرم التسول الالكتروني ففي التشريع العراقي اصدر المشرع العديد من العقوبات التي تحد من التسول فقد نصت المادة الاولى من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969المعدل ((بانه يعاقب بالحبس كل شخص أتم (18) من عمره بمدة لا تزيد عن شهر وكان له مورد ومشروع يقتات منه، او من عثره عليه يتسول في الطرقات العامة او المحال العامة او دخل الى منزل بقصد التسول وعقوبتها بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاث اشهر، او من اصطنع الاصابة بجرح او عاهة او استغل عاهته بقصد التسول[7]، ومن ناحية الجانب القانوني لم يتطرق المشرع في قوانينه ومواده التي اصدرها الى التسول الالكتروني ومعالجته لكن وفقاً لقانون العقوبات العراقي اعتبر التسول الالكتروني يدخل ضمن باب الاحتيال حيث نصت المادة(456) من قانون العقوبات العراقي ((على ان ينال عقوبة الحبس أي شخص استلم او نقل مال أو حاز مال منقول لذاته او لأي فرد متبعاً احد الطرق والوسائل الاتية: استخدام اساليب الاحتيال، او انتحال صفة كاذبة او صفة غير حقيقة كتب تقريراً كاذباً عن حادثة ما والهدف من كل ذلك ان يقوم بخداع المجني عليه))[8].

اما **بالنسبة للتشريع للسعودي** فهو التشريع الوحيد الذي عالج قضية التسول الالكتروني، فهنالك قانون لمعالجة التسول عبر منصات التواصل الاجتماعي، وتناول المشرع السعودي المتسول الكترونياً على انه((كل شخص يقوم بطلب استجداء المال من الاخرين دون أي مقابل))، وتوعد القانون السعودي العقوبة بالسجن 6اشهر او غرامة تصل الى قرابة 13الف دولار امريكي.

([1]) سورة طه، ايه 36.

([2]) عادل عمر بصفر، مفهوم التسول لغة واصطلاحاً، مقال منشور في موقع منهل الثقافة التربوية.

([3]) ملتقى الخطباء/ المملكة العربية السعودية، مقال منشور في الانترنيت .

([4]) ا.م.د. هيفاء محمد عبد الزبيدي، ظاهرة التسول الالكتروني بين الفقه الاسلامي والقانون العراقي، مجلة نسق، مجلد 38 في 30 حزيران لسنة 2023.

([5]) الهشلمون، رانية (202)، التسول الالكتروني وتأثيره الاجتماعي والاقتصادي على المجتمع الاردني من وجه نظر عينه من مستخدمي الفيس بوك، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية رقم 5(4)، ص60.

([6]) حماد خير محمد(2022)، جريمة التسول الالكترونية وسبل مواجهتها، المجلة الدولية للبحوث المتقدمة في القانون والحكم رقم 4(2)،ص58.

([7]) سعيد كاظم (2018) المواجهة الجنائية لظاهرة التسول، مجلة جامعة تكريت 3(1)،ص11.

([8]) الزبيدي، هيفاء(2023)، ظاهرة التسول الالكتروني بين الفقه الاسلامي والقانون العراق، مجلة نسق، 38(6)،ص3141.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.800

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

المطلب الثاني: اثار التسول الالكتروني.

ان ظاهرة التسول لها الكثير من السلبيات والتي تتمثل بالأثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تؤثر على المجتمع وتعرقل النمو الاقتصادي:

اولاً: الاثار الاجتماعية

ان التسول الالكتروني يعتبر مظهر غير حضاري وذلك من خلال ارباك الاخرين واستغلال الكوارث والحروب لطلب بأسم اهل تلك المناطق واختراق خصوصية الجمهور في مواقع التوصل الاجتماعي[9].

كما ان التسول الالكتروني يضعف ثقة الافراد بالحالات الحقيقية التي تحتاج الى المساعدة والعون نتيجة لهذه الافعال التي يقوم بها المتسول الالكتروني، كما اظهرت النتائج استخدام المتسولين عبر تويتر عدة استملاك عاطفية في التغريدة الواحدة كنوع من الالحاح العاطفي ومحاولة الضمان لكسب تعاطف وتفاعل المتابعين[10].

ونشر غايات غير مشروعة كالرذيلة والقتل والنعرات الطائفية الامر الذي يؤكد ضرورة وضع القوانين والعقوبات الرادعة[11]، وايضاً من الاثار الاجتماعية انها تزيد من ظاهرة الفقر والتشرد، والتوظيف غير الرسمي، مما يولد الاحساس بعدم الامان للمجتمع ويعزز عدم الاستقلالية وعدم المساواة الاجتماعية ما يؤثر في استقرار البيئة الاجتماعية ككل في النهاية[12].

كما ان للتنشئة الاجتماعية دور بارز في هذه الظاهرة، إذ نجد ان تنشئة الفرد غير الصحيحة لها الأثر البالغ في جميع ادوار حياته، فالفرد لا ينمو نفسياً إلا إذا ما توافرت له البيئة الطبيعية ، بالإضافة الى الاهتمام من قبل المسؤولين وخاصة في الدول المتقدمة، وتوفير الرعاية الصحية والتربوية للعناية به، وإن الاتيان بالسلوك الغير سوي أو المستقيم محتمل ان يؤدي الى عدم التوافق[13]، ويعزى وبدون شك لأسباب وعوامل عديدة ومتداخلة، ومن أبرزها العوامل الاجتماعية، والتي تكمن في الاختلالات البيئية والعائلية أو المدرسية أو العمل، كما أن للتفكك الأسري أو حسب ما يسميه البعض بالعائلة المتداعية او التفكك العائلي، نتيجة لغياب أحد الوالدين أو كلاهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجر الذي يؤدي الى التوتر والخلافات المستمرة، فهو من العوامل الأساسية والمؤثرة في لم شمل الاسرة وتدهور أوضاعها، حيث يؤدي ذلك بالافراد وبالأخص الاطفال والمراهقين الى اللجوء للتسول بعد ان يجدوا انفسهم عبئاً على اسرهم نتيجة لفقدان رب الأسرة سواء الأب أو الأم أو كلاهما، كما ان انتشار المتسولين في الاماكن العامة يؤدي الى التأثير على المظهر الجمالي للدولة، وان الاساليب والوسائل التي يستخدمها المتسولون لجمع المال تعد مصدر ازعاج للأخرين خصوصا انهم يمارسونها في جميع الاماكن العامة فان ذلك يؤثر سلبا على السياحة، اضافة الى تقديم صورة سلبية عن الدولة[14]، فضلا عن ذلك ان الاثار الاجتماعية الناتجة عن التسول الالكتروني هي ضعف التكامل الاجتماعي.

ثانياً: الاثار الاقتصادية.

ان من الاثار الاقتصادية للتسول الالكتروني هو اضعاف الاقتصاد بسبب انتشار البطالة وعدم ايجاد حل يؤدي الى استقدام عمال من الدول الاخرى، فالتسول يمثل عبئ على الاقتصاد لان مساهمته في الناتج

([9]) الهشلمون رانية، مصدر سابق، ص65.

([10]) م.د.حماده خير محمود، جريمة التسول الالكترونية وسبل مواجهتها، قسم القانون/ كلية الاسراء الجامعة، بغداد/العراق،ص272.

([11]) م.م.زينب ستار جاسم، التسول الالكتروني/دراسة ميدانية في مدينة بغداد-جامعة بغداد/كلية الاداب،ص450.

([12]) م.د.حوراء رشيد الياسري، م.د.بلسم عباس جمودي، ا.م.د. هناء جبوري، دراسة ظاهرة التسول في العراق والاسباب والحلول، مجلة نسق، مجلد(41) عدد6،ص44.

([13]) م.م.ايمان حمود سليمان، دور التشريعات العراقية في الحد من ظاهرة التسول، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد(8) الجزر(1) لسنة 2024، ص476.

([14]) د. هيثم عادل عبود، ظاهرة التسول وتأثيرها على المجتمع، دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة بغداد(2016)، ص27.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.800

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

المحلي تصل الى صفر كما يعيش عدد كبير من المتسولين الالكترونيين عالة على باقي افراد المجتمع ويعرقل النمو الاقتصادي ويعيق التنمية[15]، كما ان التسول هو عملية الحصول على المال من غير جهد ولا مشقة ولا عناء، وبالتالي ادت المحصلة الى تجاوز تخطية حاجات المتسول الى توفير المزيد من الموارد المالية وباستخدام اساليب ملتوية وحتى غير أخلاقية في بعض الوقت[16]، كذلك ان الشخص يمكن ان يلجأ للتسول السلبي وليس بالضرورة ان المتسول بحالة فقيرة فضلاً عن ان الحاجة بإزالة الحواجز الاجتماعية رغم شذوذها عن الاعمال الاعتيادية والبطالة أثرت على زيادة اعداد المتسولين وان استمرار البطالة وعدم العمل شجعت على التسول وانتشاره[17].

ثالثا: الأثار النفسية.

ان ممارسة التسول تؤثر على النواحي النفسية وخاصة لدى فئة الاطفال، اذ بمرور الوقت يفقد الطفل كرامته كما انه يصبح غير قادر على بناء شخصية مستقلة وبناء مهارات مختلفة وذلك بسبب الاهانات التي يتعرض لها اثناء ممارسته للتسول وبسبب اعتياده على ممارسه وسائل مهينة لكسب المال[18]، كما ان بعض العلماء والاطباء أكدوا ان المتسول ليس مريض نفسياً وانه لا علاقة للمرضى بالتسول وانما لهذه الظاهرة اسباب عديدة من بينها الفقر وتفاقم ظاهرة اولاد الشوارع، كما ان المتسول في هذه الحالة وبسبب هذا السلوك قد يصاب بالذل والشعور بالنقص نتيجة لأسلوبه المبتذل واستجداءه استعطاف الناس اللذين بلا شك سيحتقرونه ويزدرون منه، ومتى ما يعتاد الانسان الذل سيصبح سجين الذل والهوان، ولا يستطيع العيش الا في هذا الجو من الهوان فضلا عن شعوره بالتهميش والاهمال نتيجة لاعتقاده بعدم اهميته في المجتمع، فيصبح متعايشاً مع عاهاته وهمومه كحقيقة واقعية ومقبولة ومتلبسة بشخصيته[19].

المبحث الثاني: وسائل واجراءات الادارة في معالجة ظاهرة التسول الالكتروني.

تمتلك الادارة العديد من الوسائل أو الاجراءات والسلطات التي تمكنها من حفظ النظام العام في البلاد، ونتيجة التطور العلمي والتكنولوجي الذي شهده ويشهده العالم بوتيرة متسارعة بالشكل الذي أدى إلى ظهور نوع جديد من الجرائم، ألا وهو التسول الإلكتروني، والذي لا يقف عند حدود دولة بعينها، بل أنه يعد من الجرائم العابرة للحدود، وهذا الأمر يجعل من الصعوبة بمكان السيطرة عليه أو مكافحته، من دون جهات متخصصة بهذا النوع ، ومنحها من الوسائل والأدوات التي تمكنها من القيام بأداء وظيفتها في هذا النطاق على أكمل وجه وهذا الأمر جعل بعض الدول إلى أن تقوم بوضع التشريعات التي تمكن أجهزة الضبط الإداري لمواجهة التطورات والتحديات الجديدة المرتبطة بحماية النظام العام وتحديدا في عنصر الأمن، بوصفه البوابة أو المدخل لحماية العناصر الأخرى والمحافظة عليها، في ظل هذه التطورات، فضلاً عن مواجهة تلك الجرائم ربما يواجه نوع من المعارضة وذلك لأنه قد يتعارض مع الحقوق والحريات التي كفلتها العهود والمواثيق الدولية، فضلاً عن الدساتير والتشريعات الوطنية، مما يتطلب تحقيق نوع من التوازن بين تلك الحقوق والحريات، وبين مواجهة هذا النوع من الجرائم، علاوة على ما تواجهه مسألة مكافحة هذا النوع من الجرائم العديد من المعوقات أو الإشكاليات والتي تأتي في

([15]) م.د. حماده خير محمود، جريمة التسول الالكترونية وسبل مواجهتها، مصدر سابق، ص 66.
([16]) قاسم عبود الدباغ، دراسة حول واقع القوة العاملة في العراق وافاق تطويرها، وزارة التخطيط 2008، ص27.
([17]) د. ادريس عبد الله فيصل، مشكلة التسول واثرها على الظاهرة الاجرامية في المجتمع العراقي، مجلة الشرائع القانونية، ص77.
([18]) م.د.ضافر احمد منديل، المواجهة الدستورية لظاهرة التسول في العراق، كلية الاداب/جامعة تكريت، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد11، العدد43.
([19]) م.هناء سعدون جبار، م.حارث صاحب محسن، المضامين الاجتماعية لظاهرة التسول في العراق، جامعة الفرات الاوسط، ص69.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.800

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

مقدمتها المشكلات القانونية والعملية والاجتماعية، الأمر الذي يتطلب وجود أجهزة متخصصة تمتلك من الدراية والخبرة العلمية والعملية، كي تضطلع بتلك المهمة من أجل مكافحة تلك الجرائم، وعليه قسمنا هذا المبحث الى مطلبين.

المطلب الاول: دور الادارة الضبطية لمعالجة ظاهرة التسول الالكتروني

ان لجريمة التسول خطورة واثر على النظام العام لذلك وجب على الادارة ان توضح الوسائل والاجراءات التي تملكها والمتمثلة بهيئات الضبط الاداري في سعيها لحفظ النظام العام والتصدي لهذه الجريمة[20]، أي تتمثل في

1.القرارات التنظيمية: وهي عبارة عن قواعد عامة موضوعية مجردة تنظم النشاط الفردي وايضا تسمى القرارات التنظيمية(بالأنظمة والتعليمات) وبعض النظم تطلق عليها باللوائح.

2.القرارات الفردية: وهي اوامر فردية تطبق على فرد او افراد معنيين بذواتهم او حالات معينة من اجل المحافظة على النظام العام وقد تتضمن تلك القرارات اوامر بالقيام بأعمال معينة او بالامتناع عن اوامر اخرى او تراخيص موجهة للأفراد[21].

3.التنفيذ المباشر: من الامتيازات الخطيرة التي تتمتع بها الادارة بتنفيذ قراراتها الادارية تنفيذاً جبرياً دون الحصول على اذن سابق من القضاء بقصد حماية النظام العام وهو من اخطر وسائل الضبط الاداري واكثرها تهديداً لحريات الافراد وحقوقهم لما تتضمنه لأساليب القهر والقوة وتنحصر حالات التنفيذ المباشر بثلاث حالات هي الاجازة الصريحة، وحالة وجود نص من دون جزاء، وحالة الضرورة.

ومن الوسائل الوقائية التي تستخدمها الادارة لظاهرة التسول الالكتروني هو الترخيص ويقتضي نظام الترخيص في الضبط الإداري أن تشترط اللائحة لممارسة نشاط معين ضرورة الحصول على إذن سابق بذلك من السلطات المختصة، فهذا النظام يتواجد بين منع ممارسة الحرية وواجب الإخطار المسبق غير المقترن بوجوب انتظار رد جهة الضبط الإداري المخولة بذلك، فالأصل هنا، هو عدم ممارسة النشاط إلا بترخيص الجهة المختصة، وهو بذلك عمل وقائي أصيل، على اعتبار أن سلطة الضبط الإداري لها صلاحية منع وحظر ممارسة هذا النشاط إذا رأت أن الممارسة لا تستوف الشروط المنصوص عليها تنا، أو رأت أنها قد تمس بالنظام العام ، وبالتالي ستغلب مصلحة حفظ النظام العام على حق الأفراد في ممارسة حرياتهم[22].

والترخيص الإداري هو إذن أو موافقة السلطة الإدارية المختصة التي تشرف ممارسة نشاط ما يمنح لطالبه إذا تحققت فيه الشروط القانونية، فالترخيص هو الإذن الصادر من الإدارة المختصة الممارسة نشاط معين لا يجوز ممارسته بغير الإذن، وتقوم الإدارة بمنح الترخيص إذا توفرت الشروط اللازمة التي يحددها القانون، وهذا المنح يرجع إلى السلطة التقديرية للإدارة للتحقق من الطلب واختيار الوقت المناسب لإصدار الترخيص[23].

أما الترخيص الإلكتروني فهو من الوسائل التي يمكن للإدارة العامة المختصة اللجوء إليها في سبيل مراقبة الأنشطة الإلكترونية وضبطها، ويتمثل في صورة إجراءات تقييدية تفرض على الأفراد وقبل القيام بنشاط معين الحصول ترخيص أو إذن مسبق من سلطات الضبط الإداري، وتملك سلطات الضبط الإداري المختصة سلطة تقديرية في منح التراخيص أو رفضها وفا لما تراه مناسبا وتكون قراراتها هذا الصدد خاضعة الرقابة القضاء الإداري[24].

قد لا تأتي إجراءات الضبط الإداري الوقائية أكلها في منع وقوع الجريمة المعلوماتية، وبالتالي عدم تحقيق الردع الوقائي، ولا بد في هذه الحالة من لجوء تلك الأجهزة إلى إجراءات علاجية لمعالجة ذلك، وهذه الإجراءات تختلف بشدتها بحسب الجريمة أو النشاط الذي قام به الأشخاص، ومن هذه الوسائل الحظر أو الحجب الإلكترونية

([20]) ا.م.د. سجى محمد الفاضلي، ا.م.د. سارة خلف التميمي، سلطة الادارة الضبطية للحد من جريمة التسول، ص235

([21])د. عبد الغني بسيوني عبدالله، النظرية العامة في القانون الاداري، منشأة المعارف، 2003، ص397.

([22]) علي محمد، مرفق الأمن بين النظام العام والحريات العامة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2015، ص99.

([23]) د. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013،ص150.

([24]) د. مصطفى طالع خليل، التنظيم القانوني لحرية الاعلام المرئي والمسموع، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص131.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.800

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

ويمكن تعريف الحظر بصفة عامة بأنه المنع الكامل أو الجزئي لنشاط معين من نشاطات الأفراد بهدف حماية النظام العام فقد عرفه جون كستان بأنه " المنع الكامل لنشاط معين من جانب سلطة الضبط الإداري، وهذا الإجراء يعد خطيراً كونه قد يصل إلى تقييد الحقوق والحريات، أو ربما يصل إلى إحالة المخالف إلى القضاء المختص لغرض اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه، لذلك دائماً تحرص التشريعات على تنظيم هذا الموضوع بشكل يحقق نوع من التوازن بين احترام حقوق وحريات الأفراد، ومكافحة تلك الجرائم[25].

ولقد عالجت جريمة التسول ايضاً من قبل الوزارات ومنها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تقوم وزارة العمل بالتعامل مع الشرائح الفقيرة والمعدمة من المجتمع وبالتالي يكون لها دور كبير في معالجة ظاهرة التسول لما تقدمة من اعانات شهرية وعناية بالأحداث والمسنين ففي العراق كان لوزارة العمل دور فعال في معالجة هذه الجريمة من خلال برامجها اذ ان قانون وزارة العمل رقم 8 لسنة 2006 المعدل تناول في الفصل الثالث منه مهام هذا القانون والذي جعل من اهدافه ((تأمين الرعاية الاجتماعية للأسر والاطفال العاملين من ذوي العمال))[26]، وكذلك ((توفر فرص عمل متكافئة لكل قادر عليه))[27] وجعل من اهم أهدافه القضاء على ظاهرة الفقر عن طريق تقديم المساعدات للفقراء الغير قادر على العمل وتأهيل القادرين مهنياً واجتماعياً من خلال دعمهم لأقامه مشاريع انتاجية صغيرة[28].

وكانت هناك مطالبات من قبل الوزارة لغرض النهوض بمستوى الفرد الذين هم دون خط الفقر دوراً كبيراً ونتج عن هذه المطالبات صدور قانون شبكة الحماية الاجتماعية رقم 11لسنة 2014 اذ تسري احام هذا القانون على الفئات من الاسر والافراد ممن هم دون خط الفقر من العراقيين ورعاية دول اخرى المقيمين في جمهورية العراق بصورة دائمة ومستمرة وقانونية فيما يتعلق بمساعدات الحماية الاجتماعية في تلك الدول[29].

اما بالنسبة للمشرع السعودي بعد ان بين التسول ظاهرة اجتماعية غير مقبولة وغير حضارية ولا تليق بمجتمع اسلامي يعمه الامن والرخاء، وتسوده تعاليم الاسلام وتطبق فيه احكامه ويتكافل افراده فيما بينه هذا الامر الذي يقتضي وجوب التصدي لهذه الظاهرة واستجابة لتعاليم ديننا الحنيف التي تحث على الكسب الشريف وتحمي الانسان من هوان النفس ومن خلال حرص ولات الامر على حفظ كرامة المواطن والمقيم فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء ذي الرقم 3/4763/ك والمؤرخ في 13393/2/28ه القاضي بالموافقة على ما توصلت اليه اللجنة المكونة من وكلاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الحج والاوقاف ووزارة الداخلية من توصيات وتعليمات لازمة لتصدي لهذه الظاهرة بالنسبة للمتسولين السعوديين: توصي اللجنة بان تقوم الجهات المسؤولة عن اعمال المكافحة باتباع وتنفيذ الاجراءات التالية[30].

1.حالات المتسولين الذين يتم القبض عليهم لأول مرة وتتخذ بشأنهم الاجراءات المنصوص عليها في التعليمات السابقة ولكافة الفئات على النحو التالي:

أ. المواطن الذي يقبض عليه لأول مرة يرسل الى المكان المخصص للمتسولين المقبوض عليهم في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبعد ذلك يطلق صراحه بكفالة شخص اخر او يأخذ عليه تعهد بعدم العودة للتسول.

ب. ذو العاهات والعجزة يحالون مباشرةً الى دور الرعاية الاجتماعية لاستكمال إجراءات تسجيلهم وفي حالة عدم رغبتهم في البقاء في الدور يتعين عليهم احضار من يكفلهم ويطلق سراحهم بالكفالة على ان لا يعودوا للتسول.

ج. يحال المرضى الى المستشفيات فوراً وتقدم لهم الرعاية الصحية اللازمة.

([25]) عماد جاسم محمد، دور الضبط الاداري الالكتروني في مكافحة الجرائم المعلوماتية، رسالة ماجستير، جامعة تكريت/كلية الحقوق، لسنة 2022، ص128.

([26]) ينظر المادة (3)الفقرة الثامنة من قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم 6 لسنة 2008 المعدل.

([27]) ينظر المادة (3)الفقرة التاسعة من قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم 6 لسنة 2008 المعدل

([28]) ينظر المادة (3) الفقرة العاشرة من قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم 6 لسنة 2008 المعدل

([29]) قانون الحماية الاجتماعية رقم 11 لسنة 20014 المنشور بالوقائع العراقية بالعدد 316 في 2014 حيث كان من جملة الاسباب التي ادت الى تشريع هذا القانون((رفع المستوى المعاشي للافراد والاسر دون خط الفقر ولأيجاد نظام تكافل اجتماعي والتاسيس لنظام الضمان الاجتماعي لغير العاملين في المستقبل)).

([30]) مجموعة نظم ولوائح وكالة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية(مطابع الخالد للاوفس، ط3، 1410ه الرياض)، ص219.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.800

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

د. القادرون على العمل يؤخذ عليهم تعهد بعدم التسول مرة اخرى ويحالون الى مكاتب العمل للبحث لهم عن عمل مناسب.
الأحداث الايتام من تنطبق عليهم دور التربية يحالون الى دور التربية الاجتماعية وترفع اوراقهم الى دار الرعاية الاجتماعية.
ر. الاطفال صغار السن ذو الاسر يسلمون الى ذويهم ويؤخذ تعهد من ولي الامر بالعناية بهم
ز. بالنسبة للمحتاجين الذين يدعون اصابتهم بالأمراض يثبت عدم صحتها بعد الكشف الطبي عليهم يحالون الى السجن لسجنهم مدة لا تقل عن اسبوعين.
ومن يثبت حاجته للمساعدة المالية وينطبق عليه نظام الضمان الاجتماعي تحال اوراقه الى مكتب الضمان الاجتماعي في المدة التي يقبض عليه بها مع التأكيد على مكاتب الضمان الاجتماعي بأهمية الاسراع ببحث حالاتهم وانهاء اجراءات الصرف في اقصر ممكنة وعلى المشرفين على التسول متابعة موضوعهم لدى مكاتب الضمان.
وان المشرع السعودي الوحيد في الدول العربية الذي عالج ظاهرة التسول وقد اصدرت السلطات السعودية قانوناً يعد الأول من نوعه لمكافحة التسول الالكتروني عبر منصات التواصل الاجتماعي، وعرفته في قرارها الوزاري بأنه "من يستجدي مال غيره دون مقابل عبر منصات التواصل أو في الواقع"، وتوعدت المخالفين بالسجن ستة أشهر أو غرامة تصل إلى 50 ألف أكثر من 13 ألف دولار أميركي)[31] ولقد صدر قانون نظام مكافحة التسول في 1443 هجريه مرسوم ملكي رقم م/20 بتاريخ 1443/2/9 ونص في المادة الثانية علي (ان يحظر التسول بصوره وأشكاله كافة وتختص وزارة الداخلية بالقبض على المتسولين).
ونصت المادة الخامسة من القانون على ان:
1.يعاقب كل من امتهن التسول أو حرض غيره او اتفق أو ساعده باي صورة كانت على امتهان التسول بالسجن مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين الف ريال، أو بهما معا 2.يعاقب كل من امتهن التسول او ادار متسولين او حرض غيره او اتفق معه او ساعده بأي صورة كانت علي اي من ذلك ضمن جماعة منظمة تمتهم السول وبالسجن مدة لا تزيد علي سنة أو بغرامة لا تزيد علي مائه الف ريال أو بهما معا.
3.يبتعد عن المملكة كل من عوقب من غير السعوديين عدا زوجة السعودي او زوج السعودية أو الاودها وفقا لأحكام الفقرتين (2.1) من هذه المادة بعد انتهاء عقوبته وفق الاجراءات النظامية المتبعة، ويمنع من العودة للملكة باستثناء اداء الحج أو العمرة.
4.تجوز مضاعفة العقوبة في حالة العودة بما لا يتجاوز ضعف الحد الاقصى المقرر لها.

المطلب الثاني: دور وسائل الاعلام في مكافحة ظاهرة التسول الالكتروني

إن رسالة الإعلام الموجهة إلى المواطنين والشباب بصفة خاصة ينبغي أن يكون الهدف منها هو التربية واغناء المعرفة والتقويم أي المساهمة الجادة والفعالة في بناء إنسان مؤهل بدوره للاضطلاع في بناء الحياة الكريمة ، وإن مهمة الإعلام الرئيسية في هذا الصدد هي العمل على تحقيق التغيير والتوجيه الايجابي، وان لوزارة الاعلام دور في تسليط الضوء عبر وسائل الاعلام على ظاهرة التسول والتحذير منها وتوجيه المجتمع من خلال البرامج التثقيفية، اللقاءات والحوارات والاعلانات مع المتخصصين من اجل بيان مساوئ حالات القصوى مع الاطفال، وعدم التسرع في الطلاق الذي يسبب ضياع الاسرة والاطفال والمحافظة على ادخال الابناء الى المدارس ومتابعتهم حتى لايهربو من المدرسة، ومن جانب اخر يأتي دور الاعلام في صياغة افلام وثائقية وافلام دراسية ومسلسلات هادفة لوقائع وقصص تسببت في تشريد الاطفال وضياعهم، كذلك للأعلام دوراً في الخطاب الديني سواء من خلال خطب الجمعة او دور الافتاء لتوجيه الناس للاهتمام بتربية ابنائهم والمحافظة عليهم[32]، ويجب

([31]) ايمن الغبيوري، حملة لوقف التسول في السعودية، مقال منشور بتاريخ 2021/9/25 https://www.independenturabia
([32]) ا.م.د. عزيز اسماعيل محمد الغري، تلكأ المؤسسات الحكومية ومنظمات العمل الخيري في ايجاد الحلول لظاهرتي التسول والتشرد(رؤيا اقتصادية اجتماعية)، مجلة الجامعة العراقية،عدد39، ص516.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.800

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

أن تكون هناك حملات توعية على وسائل التواصل الاجتماعي لكونها الوسيلة الأسرع في الوقت الحاضر، والأكثر انتشارًا بين مختلف الفئات عن مخاطر حالات التسول الإلكتروني من قبل الجهات الرسمية، وبيان المخاطر التي من الممكن أن يقع بها الأشخاص، من جهة أخرى يقع على عاتق هيئة الاتصال والإعلام، مسؤولية متابعة الصفحات التي تروج لتلك الحالات، والتأكد من مدى صحتها، لأنَّ هناك عصابات جريمة منظمة تستغل مواقع التواصل الاجتماعي لكسب الأموال، عن طريق استغلال الحالات الإنسانية لبعض الأشخاص، لاسيما أنَّ العراق يفتقر إلى قانون خاص بالجرائم الإلكترونية، وضعف الرقابة وغياب القانون يعدان حافزًا للبعض لاستغلال الناس، وفي الوقت ذاته استغل معاناة أصحاب الحاجة الحقيقية، لاسيما أنَّ منهم من يعاني من أمراض تكلفة علاجها أكثر من قدرتهم المالية، وإنَّ استخدام صور ومقاطع فيديو للأشخاص المحتاجين، يدخل في سياق الاتجار بالبشر، فضلا عن أنَّ التسول الإلكتروني يعد من وسائل الكسب غير المشروع لذلك يجب تثقيف وتوعية المجتمع بصورة عامة عن طريق مختلف وسائل الاعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة بما فيها منظمات المجتمع المدني ورجال الدين[33].

وإن أهمية وسائل الإعلام في عالمنا المعاصر أصبحت واقعا ملموساً لا يمكن إنكاره لأن تأثير هذه الوسائل واتساعها وفاعليتها في المحيط الاجتماعي أمر واضح لدى الجميع ولا يحتاج إلى بيان، إلا أنه يجب علينا أن نفكر نحن بأنفسنا في كيفية استعمال هذه الوسائل حسب الظروف الخاصة بنا وتماشيا مع الواقع الذي نعيش فيه، ذلك لأن تفتحنا على العالم لا ينبغي أن ينقلب بنا إلى الذوبان في هوة واد سحيق بعديد الطرق والوسائل التي تعودت المجتمعات المهيمنة أن تكتسح بها شعوبا كثيرا ما تجد نفسها غير محصنة بدروع عقائدية وثقافية تقيها من هذا الغزو الجارف غزو العقول والقلوب، وهذا يحتاج منا جميعا إلى ثبات العقيدة ونشر الثقافة المعاكسة وتعاون نزيه وإنارة الرأي العام وتوحيد الجهود والطاقات المقاومة شتى وسائل الإعلام التي تنشر أفلاما وثقافات مسمومة ودعايات هدامة ببرامج مدروسة وهادفة لإخراج جيل واع وفعال وهذا يتطلب تحسين النوع الإعلامي وتكثيف التعاون الثقافي بشتى أنواعه بين مختلف الأقطار العربية والإسلامية لتغطية متطلبات الجماهير وبما يغني جيلنا الصاعد من الاتصال بوسائل إعلامية أخرى تبث وتنشر ما يقوى على الباطل[34].

وعليه، فلقد أصبح لوسائل الإعلام على تنوعها دور هام وحيوي في المجتمع المعاصر حيث يضعها علماء الاجتماع ضمن مؤسسات الضبط الاجتماعي، وإحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية وقد تبوأت وسائل الإعلام هذه المكانة نظرا لما تتمتع به من قدرات هائلة في التأثير على الجمهور بالإضافة للنمو المطرد لمفهوم الإعلام الأمني الذي مكن الاعتماد على أسسه العلمية من وضع تخطيط استراتيجي إعلامي يساهم في الحد من الجريمة والانحراف.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من إعداد هذا البحث والذي تناولنا فيها موضوع وسائل الادارة في معالجة ظاهرة التسول الالكتروني, توصلنا الى أهم النتائج والتوصيات والتي يمكن إيجازها على النحو الاتي:

الاستنتاجات:

1- التسول الالكتروني هو عملية مشابهة لعملية التسول التقليدية المتعارف عليها ولكن ذات طابع الكتروني، كما ان المتسول يكون مجهولاً وغير معروف.
2- ان التسول الالكتروني له أثر كبير على المجتمع سواء من الناحية الاجتماعية او الاقتصادية.
3- ان ابرز وسائل انتشار ظاهرة التسول الالكتروني هي مواقع التواصل الاجتماعي.
4- التسول الالكتروني يرجع الى اسباب كثيرة منها الاجتماعية والاقتصادية والاخلاقية.

([33]) قسمه عزيز فرج، التسول الالكتروني، مقال منشور على الموقع الالكتروني https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2024/02/28

([34]) د. فضيلة مصراته ود. حنان مالكي، دور وسائل الاعلام في مكافحة الجريمة، بحث منشور في مجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الاعاقة، المجلد2، العدد3، لسنة 2020، ص148.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.800

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

5. لا حضنا ان جريمة التسول الالكتروني لا يمكن ان تتصدي لها من خلال التشريعات الوطنية فقط بل لابد هناك تعاون دولي من اجل التصدي لهذه الجرائم.
6. لا حضنا قصور في الكثير من التشريعات العربية فيما يخص التسول الالكتروني بخلاف المملكة العربية السعودية .

المقترحات:

1- ندعو المشرع العراقي الى اجراء تعديل تشريعي والنص صراحة علي تجريم افعال التسول التي ترتكب باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي او وسيلة حديثة في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018.
2- دعم العمل التطوعي الخيري وتأسيس شراكة واسعة بين الدوائر الحكومية ومنظمات العمل التطوعي وضع لهم برامج خاصة تسهل مهامهم.
3- نقترح انشاء مراكز خاصة لتشديد الرقابة على المتسولين في وزارة الداخلية لحماية المتسولين من الظواهر المنحرفة.
4- ندعو الى استحداث محاكم دولية او اقليمية أو وطنية على غرار انشاء محكمة العدل الدولي لمحاكمة مجرمي جريمة التسول الالكتروني
5- التأكيد على وسائل الأعلام من قبل هيئة الاعلام، لأخذ دورها في توعية افراد المجتمع بمخاطر التسول وكذلك توضيح المسؤولية القانونية التي يمكن ان يتعرض لها المتسول في حال القبض عليه.
6- ندعو ان يكون هناك تعاون اقليمي دولي من خلال انشاء قاعدة معلوماتية مشتركة مكافحة التسول الالكتروني محليا واقليميا ودوليا.

المصادر

1. سورة طه، ايه 36.
2. قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقي رقم 6 لسنة 2008 المعدل.
3. ا.م.د. هيفاء محمد عبد الزبيدي، ظاهرة التسول الالكتروني بين الفقه الاسلامي والقانون العراقي، مجلة نسق، مجلد 38 في 30 حزيران لسنة 2023.
4. الهشلمون، رانية (202)، التسول الالكتروني وتأثيره الاجتماعي والاقتصادي على المجتمع الاردني من وجه نظر عينه من مستخدمي الفيس بوك، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية رقم 5(4)،.
5. حماد خير محمد(2022)، جريمة التسول الالكترونية وسبل مواجهتها، المجلة الدولية للبحوث المتقدمة في القانون والحكم رقم 4(2).
6. سعيد كاظم (2018) المواجهة الجنائية لظاهرة التسول، مجلة جامعة تكريت 3(1).
7. الزبيدي، هيفاء(2023)، ظاهرة التسول الالكتروني بين الفقه الاسلامي والقانون العراق، مجلة نسق، (6)38.
8. ريم عبد الوهاب اسماعيل، ظاهرة تسول الاطفال، مجلة دراسات موصلية العدد ٤٢ الموصل لسنة ٢٠١٣
9. م.د. حماده خير محمود، جريمة التسول الالكترونية وسبل مواجهتها، قسم القانون/ كلية الاسراء الجامعة، بغداد/العراق.
10. م.م. زينب ستار جاسم، التسول الالكتروني/دراسة ميدانية في مدينة بغداد-جامعة بغداد/كلية الاداب.
11. عرفة محمد، اسباب ظاهرة التسول واثارها الاقتصادية مجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد ٤٢، لسنة ٢٠٠٧.
12. م.د. حوراء رشيد الياسرية، م.د. بلسم عباس جمودي، ا.م.د. هناء جبوري، دراسة ظاهرة التسول في العراق والاسباب والحلول، مجلة نسق، مجلد(41) عدد6.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.800

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

13. د. هيثم عادل عبود، ظاهرة التسول وتأثيرها على المجتمع، دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة بغداد(2016).
14. م.د. حماده خير محمود، جريمة التسول الالكترونية وسبل مواجهتها.
15. قاسم عبود الدباغ، دراسة حول واقع القوة العاملة في العراق وافاق تطويرها، وزارة التخطيط 2008.
16. د. ادريس عبد الله فيصل، مشكلة التسول واثرها على الظاهرة الاجرامية في المجتمع العراقي، مجلة الشرائع القانونية.
17. م.د. ضافر احمد منديل، المواجهة الدستورية لظاهرة التسول في العراق، كلية الاداب/جامعة تكريت، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد11، العدد43.
18. م. هناء سعدون جبار، م. حارث صاحب محسن، المضامين الاجتماعية لظاهرة التسول في العراق، جامعة الفرات الاوسط.
19. ا.م.د. سجى محمد الفاضلي، ا.م.د. سارة خلف التميمي، سلطة الادارة الضبطية للحد من جريمة التسول.
20. د. عبد الغني بسيوني عبدالله، النظرية العامة في القانون الاداري، منشأة المعارف، 2003.
21. مجموعة نظم ولوائح وكالة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية(مطابع الخالد للأوفيس، ط3، 1410ه الرياض).
22. ا.م.د. عزيز اسماعيل محمد الغري، تلكأ المؤسسات الحكومية ومنظمات العمل الخيري في ايجاد الحلول لظاهرتي التسول والتشرد(رؤيا اقتصادية اجتماعية)، مجلة الجامعة العراقية،عدد39.
23. ايمن الغبيوري، حملة لوقف التسول في السعودية، مقال منشور بتاريخ https://www.independenturabia2021/9/25.
24. د. فضيلة مصراته ود. حنان مالكي، دور وسائل الاعلام في مكافحة الجريمة، بحث منشور في مجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الاعاقة، المجلد2، العدد3، لسنة 2020.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.800